مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1580 ـ 1594

دور الجامعة في تعزيز روح المواطنة والبناء الديمقراطي

The University's Role in Promoting the Spirit of Citizenship and Democratic Construction

تاريخ الإرسال: 20/03/21 تاريخ القبول: 2020/04/28

زين العابدين معو (*)
جامعة باتنة1- الجزائر
mzin@hotmail.fr

عواطف وناس
جامعة خنشلة - الجزائر
aouatef2134040@gmail.com

ملخص:

على اعتبار أن الجامعة هي المؤسسة الإجتماعية التي تحضن بين جنباتها التربوية معظم الشريحة الشبابية في المجتمع، فإن دورها يعد الأخطر والأكثر أهمية في هذا المجال، وتعتبر التربية السياسية السليمة التي يتلقاها الطالب في مؤسسته الجامعية من محددات سلوكه السياسي وتعزيز روح المواطنة فيه. وتعد الجامعة أحد أهم القنوات الناقلة للمعرفة والتربية السياسية وأداة فعالة في تنمية الإحساس بالانتماء للمجتمع والمهارات الضرورية للمشاركة في تنمية الوطن والحفاظ على استقراره، وبناء مخرجات جامعية واعية بحقوق المواطنة ومسؤولياتها.

توصلت الدراسة إلى أن التربية السياسية السليمة والمواطنة متغيران متصلان وللجامعة دور رئيسي في تعزيزهما، لأنها تمثل الواقع الحقيقي الذي يستدعي ترابط التربية السياسية السليمة وروح المواطنة.والتي تنتقل للمجتمع عبر قنوات عديدة. كما أثبتت الدراسة ضرورة الإهتمام بالتربية السياسية في الوسط الجامعي والإعتماد عليها لتعزيز البناء الديمقراطي، والذي بدوره يساعد على مشاركة جميع الأطراف في نجاح العملية السياسية.

الكلمات المفتاحية: الجامعة؛ التربية السياسية؛ المواطنة؛ مستويات المواطنة؛ الوحدة الوطنية.

Abstract:

Considering that the university is the social institution that embraces among its educational aspects most of the youth in society, its role is considered the most dangerous and most important in this field, and sound political education received by the student in his university institution is one of the determinants of his political behavior and the strengthening of the spirit of

(*)- المؤلف المُراسل.

citizenship in it. The university is one of the most important channels for the transmission of knowledge and political education and an effective tool in developing a sense of community and the skills necessary to participate in the development of the country and maintain its stability, and building university outcomes that are aware of citizenship rights and responsibilities.

The study concluded that sound political education and citizenship are two related variables, and the university has a major role in promoting them, because it represents the real reality that requires the interconnection of sound political education and the spirit of citizenship, which is transmitted to society through many channels.

The study also demonstrated the necessity of taking care of political education in the university environment and relying on it to enhance democratic construction, which in turn helps all parties to participate in the success of the political process.

Keywords: *University, Political Education, Citizenship, Levels Of Citizenship, National Unity.*

مقدمة:

تعتبر التربية السياسية السليمة التي يتلقاها الطالب في مؤسسته الجامعية من محددات سلوكه السياسي وتعزيز روح المواطنة فيه، وتعد الجامعة أحد أهم القنوات الناقلة للمعرفة والتربية السياسية السليمة وأداة فعالة في بلورة الإحساس بالإنتماء للمجتمع والمهارات الضرورية للمشاركة في تنميته الوطن والحفاظ على استقراره، وبناء مخرجات جامعية واعية بحقوق المواطنة ومسؤولياتها.

فامتلاك الشباب لثقافة المواطنة والتمسك بقيمها ومفاهيمها يعتبر كالجهاز المناعي في جسم المجتمع، إذ يمكن الناشئة من مواجهة التيارت الهدامة الواردة من الخارج تحت أقنعة شتى ويزودهم بالوعي الكافي للتعامل معها، وتحمل المسؤوليات الوطنية والمجتمعية وإيجاد رؤى وطنية للكيفية التي ينفتح بها المجتمع على الثقافات والحضارات الأخرى وتعميق الشعور بالواجب تجاه الوطن وتنمية الإنتماء له والإعتزاز وغرس حب النظام والتفاهم والتعاون بين المواطنين.

كما أنه يجب على الجامعة التركيز على تنمية العلاقات الإجتماعية بين الشباب الجامعي، والقدرة على التواصل والتفاعل مع الآخرين، لمساعدة الناشئة على التواصل والتحاور مع أبناء مجتمعهم الذين يعيشون فيه من جهة، ومع الآخرين من الحضارات

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

والثقافات الأخرى في العالم من جهة أخرى من أجل تحقيق التقدم الذي يؤيده المجتمع دون الإنصهار في بوتقة تلك الثقافات.

تسعى الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية البحثية التالية: إلى أي مدى تساهم الجامعة في منح تربية سياسية سليمة تعزز روح المواطنة عند الطلاب وتساهم في البناء الديمقراطي؟

- **الأسئلة الفرعية:** تتفرع مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن إيجازها في:

- ما أهمية الجامعة في العملية السياسية؟

- إلى أي مدى يمكن الحديث عن وجود علاقة ترابط بين التربية السياسية والمواطنة؟

- كيف تساهم الجامعة من خلال تنشئتها وتكوينها للكوادر في البناء الديمقراطي السليم؟

- **فرضية الدراسة:** للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بطرح الفرضية التالية:

تساهم الجامعة في البناء الديمقراطي السليم من خلال التربية السياسية والمواطنة التي تكسبها للكوادر التي تعمل على تعزيزهما في المجتمع.

-أهداف البحث: يهدف البحث إلى ما يلي:

- التطرق لبعض المصطلحات التي لها علاقة بالديمقراطية بشكل عام.

- معرفة مكانة الجامعة في المجتمع والدور الذي تلعبه.

-الإشارة إلى العلاقة المتينة بين التربية السياسية والمواطنة وأهميتهما.

- تحليل الدور الذي تلعبه الجامعة في بناء الديمقراطية وتعميق التماسك والوحدة الوطنية.

-المخطط العام للبحث:

المحور الأول: ضبط متغيرات الموضوع، التربية السياسية، المواطنة، البناء الديمقراطي.

المحور الثاني: الجامعة كعنصر فاعل في العملية السياسية.

المحور الثالث: العلاقة الواصلة بين التربية السياسية السليمة وروح المواطنة وأثرها في البناء الديمقراطي.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الرابع: أثر التربية السياسية الجامعية السليمة في بناء الديمقراطية وتعميق التماسك والوحدة الوطنية.

المحور الأول: ضبط متغيرات الموضوع.

من خلال هذا المحور سنحاول تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الموضوع وذلك بتبيان هذه المصطلحات: التربية السياسية، المواطنة، البناء الديمقراطي.

أولا- التربية السياسية:

لقد تطرق العديد من العلماء والباحثين في مجال علم السياسة، والتربية، والإجتماع السياسي لمفهوم التربية السياسية، لذا تعددت التعريفات المتعلقة بالتربية السياسية تبعا لاهتمامات الباحثين، ومجالات تخصصاتهم العلمية، ومشاربهم الأيدلوجية التي تعكس الثقافات السائدة في مجتمعاتهم على تباياتها.

عرف هذا المصطلح على أنّه "تعليم القيم والتوجهات السياسية بواسطة أدوات التنشئة كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والجمعيات، وهي العملية التي يتم من خلالها نقل الثقافة السياسية للمجتمع من جيل إلى جيل، وترتبط كمفهوم بمفاهيم أخرى مثل الشرعية والهوية والولاء والمواطنة وتهدف إلى الاستقرار في العلاقة بين الشعب والدولة"[(1)]. كما عرفت بأنها: "عملية إعداد المواطن لممارسة الشؤون العامة وتنمية القيم والإتجاهات السياسية السائدة بما يؤدي إلى الإستقرار السياسي وانعكاس ذلك على تحقيق شروط التنمية"[(2)].

وفي الفكر الماركسي نجد تعبير عن مفهوم التربية السياسية من خلال تعريف بايكوفا للتربية السياسية على أنها: "التوعية العقائدية بالمبادئ الأساسية للماركسية اللينينية عن طريق المؤسسات التعليمية والنوادي والمكتبات والمنظمات الطلائعية والشبابية، بحيث يكون النشىء سلاحا قويا للدفاع عن قضية الشيوعية والتصدي للرأسمالية."[(3)]

يمكننا أن نميز بين اتجاهات ثلاثة تمحور حولها تعريف التربية السياسية وهي:[(4)]

1- الإتجاه الأول: يقترب في تعريفه لمفهوم التربية السياسية من مفهوم التربية من أجل المواطنة Education Civic، ويشيع هذا الإتجاه في عديد من الكتابات والدراسات الغربية، ومثال ذلك تعريف ميشيل فوجيك.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

2- الإتجاه الثاني: يكاد يتطابق في فهمه للتربية السياسية مع مفهوم التلقين السياسي، ويظهر هذا الفهم في المجتمعات الشمولية كالإتحاد السوفيتي –سابقا- وكثير من مجتمعات العالم الثالث، وبعض النظم السياسية الثورية، كما هو الحال في تعريف بايكوفا.

3- الإتجاه الثالث: ويقترب هذا الإتجاه في تعريفه للتربية السياسية من مفهوم التنشئة السياسية SocializationPolitical، لاسيما لدى الباحثين في مجال العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي، ومثال ذلك تعريف جرار.

ثانيا- المواطنة:

عرف الفقيه "مارشال" المواطنة باعتبارها: "مجموعة من الحقوق التي تمارس بشكل مؤسسي"، والمواطنة تتكون لديه من ثلاثة عناصر هي كالأتي:(5)

1- العنصر المدني: ويتضمن مجموعة من العناصر منها، حرية التعبير والإعتقاد، حق الإمتلاك، الحق في العدالة، حريات فردية وجماعية...

2- العنصر السياسي: ويعني الحق في المشاركة من خلال القوى السياسية الموجودة في المجتمع باعتبار المواطن أحد العناصر الفاعلة في العمل السياسي وشريك في السلطة السياسية وفقا للعقد الإجتماعي وناخب لهذه القوى السياسية ويمارس العمل السياسي وفقا للقنوات المسموح بها قانونا.

3- العنصر الإجتماعي: ويعني تمتع المواطن بالرفاه الإقتصادي والأمن الإجتماعي للتمتع بحياته وفقا للنسق الحضاري.

تشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الإنتخاب وتولي المناصب العامة "، وفي موسوعة "كولير" الأمريكية فالمواطنة هي: " أكثر أشكال العضوية اكتمالا في جماعة سياسية ما" (6)
أما الموسوعة السياسية العربية فقد عرفت المواطنة بأنها: " صفة المواطن الذي يتمتع بحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه إلى الوطن أهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة، فهي بالمعنى السياسي تعني الحقوق التي يتمتع بها المواطن في نظام سياسي معين"(7).

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الملاحظ أنّ التعريف الأقرب إلى مفهوم المواطنة هو الذي يصفها بأنها الشعور بالإنتماء إلى بقعة من الأرض من جهة وعلاقة الفرد بدولته التي يحددها الدستور من خلال تحديد الحقوق والواجبات بوجه متساوي لكافة المواطنين ودون تمييز، وتستوجب المواطنة بحسب هذا التعريف وجود ركنين أساسيين هما:

أ- الركن المعنوي: وهو الشعور بالإنتماء إلى البقعة من الأرض (الوطن) .

ب- الركن المادي: وهو تمتع المواطن بالحقوق العامة المدنية والسياسية والإجتماعية وما يرتبه من واجبات على عاتق الدولة كواجب حماية المواطن والدفاع عنه بشكل متساوي دون تمييز أو معاملات وصمية على أساس العرق، الطائفة، القومية، الإتجاه السياسي، الجنس، البشرة، الدين...الخ[8].

ثالثا- البناء الديمقراطي:

إن البناء الديمقراطي يتمحور حول جملة من الشروط تتمثل في مبدأ المساواة والعدالة للجميع من أجل ترسيخ مبدأ الولاء للدولة وهي هنا الدولة الدستورية الشرعية والتي استمدت شرعيتها من ثقة المجتمع والتي جاءت تكميلا لخطوات النهج الديمقراطي الناجح، والحقيقة أن هناك اعتبارات كثيرة لأسس البناء الديمقراطي ومنها يجب أن يكون المواطنون يشعرون بالتساوي أمام القانون وأن يكونوا سواسية في الحقوق والواجبات ولا تفريق بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللون أو الدين أو المذهب أو الإعتبار الإجتماعي. وضروري جدا أن تتمتع المرأة بالمساواة التامة مع الرجل وهذا ركيزة من ركائز أي نظام اجتماعي حضاري وفي ميادين التعليم والعمل والحياة السياسية والثقافية والإجتماعية، وأن يراعي بشكل كبير الإهتمام بنواة المجتمع الصغيرة وهي الاسرة، وأن يكفل الدستور الشرعي المنبثق من اتفاق الجماهير كيان الأسرة ويحفظ حقوقها القانونية[9].

المحور الثاني: الجامعة كعنصر فاعل في العملية السياسية

لقد تعددت المفاهيم المقدمة للجامعة فهناك من يعتبرها: " مؤسسة تعليمية ليلتحق بها الطلاب بعد إكمال دراستهم الثانوية، والجامعة أعلى مؤسسة معروفة في التعليم العالي ولها عدة مرادفات كالكلية، المعهد، الاكاديمية، مجمع الكليات التقنية، المدرسة العليا"[10]، ومنهم من يعرفها بأنّها: "حرم حقيقي للعلم والمعرفة وتتمتع بالحماية

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

والرعاية والمراقبة لضمان سير التعليم والبحث العلمي والخدمة الإجتماعية بصورة ناجعة ومفيدة لتطوير البلاد علميا وفكريا."[11] وهي كذلك: " أحد المؤسسات التربوية الهامة في المجتمع فهي التي تقوم بتزويد المجتمع بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل المحلية وكذلك إمداده - المجتمع - بالقيادات التي تعمل على إدارة وتسيير شؤونه هذابالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية التي تعود بالنفع على المجتمع وتساهم في تنميته وتطويره"[12]. وللجامعة مجموعة من الأهداف والوظائف ونذكر منها:

أولا- أهداف الجامعة:

تختلف الأهداف التي تتبناها الجامعات في بعض النقاط لكنها قد تجتمع في عناصر كثيرة والتي نذكر منها:[13]

- التدريب والتثقيف والتعليم في مجالات التخصصات المعتمدة فيها،
- صنع المبادئ والقيم وذلك بحسن الإستفادة من التراكم العلمي والتقييمي،
- الإنفتاح على العالم ومواكبة العصرنة وما تتطلبه من مكتسبات،
- تقديم مخرجات قادرة على العمل، النتاج ـ تطوير سوق العمل وقيادة المجتمع،
- المساهمة في الحركة الفكرية والتوعوية ونشرها بين أطياف المجتمع،
- المساهمة في تكوين النخب السياسية وتنمية روح المواطنة والبناء الديمقراطي لترقية المجتمعات.

ثانيا- وظائف الجامعة:

للجامعة العديد من الوظائف ويمكن أن نجملها في النقاط التالية:[14]

1- الوظيفة البحثية: من أهم الوظائف التي يقترن مصطلح الجامعة بها نجد البحث العلمي وتطويره وهذا وفقا للإمكانيات المتاحة لهذه الجامعة وهذا ما يؤثر إيجابا في المجتمع.

أ- النسق الحضاري: للجامعة دور كبير في التنمية الحضارية من خلال ماتقدمه من بحوث ومقترحات في هذا المجال على كافة الأصعدة.

ب- التنمية البشرية: من أهم الوظائف التي ترتبط بالجامعة ارتباطا وثيقا نجد التنمية البشرية وذلك وفقا للمنظومة التي تعتمدها والبرامج المسطرة والتي يتعين على

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

العاملين في هذا المجال اختيارها بعناية لأنها تساهم في تنمية قدرات المخرجات الجامعية التي تعتبر حلقة وصل بين ما تقدمه الجامعة والمجتمع الذي يراد تطويره إيجابيا للوصول به للتمدن الذي يليق بالإنسان المعاصر.

ج- التنمية السياسية وتعزيز المواطنة:[15] حدد المختصون في مجال العلوم السياسية والإجتماعية مؤسسات عدة تعمل على تعزيز التربية السياسية السليمة والمواطنة وتنميتها لدى الفرد ومن أهم هذا القنوات نجد المؤسسات التربوية التعليمية، إذ تلعب البيئة التربوية دورا هاما في تنمية روح المواطنة وهو ما يستلزم تطوير البرامج وأساليب التعليم التي تهدف إلى تحقيق الكفايات الأساسية للمواطنة الفاعلة والتربية السياسية السليمة، وعليه فإن التركيز على المؤسسات التربوية-الجامعات على وجه الخصوص- بصفتها ركنا مهما في عملية التغيير الإيجابي يعتبر أمرا مهما، وتلعب الجامعة دورا كبيرا في تنمية المجتمع وتطويره من خلال ما تقدمه من البحوث، المحاضرات، والندوات إضافة إلى عملية التعليم الجامعي وإعداد الأخصائيين والمثقفين سياسيا، كما تلعب دورا حيويا في توعية الطلبة من خلال البرامج والنشاطات وتوفير بيئة مناسبة للتفاعل بين الطلبة وتبادل الآراء فيما بينهم وتعويدهم على حقهم في الإختيار الصحيح الذي يخدم الفرد وجماعته، ففي هذه المرحلة يبدأ الطالب بالتحرر من قيود النظام المدرسي ويبدأ بطرح أفكاره بحرية أكبر ويتبنى المبادئ والقيم التي تساعده ليكون من نخبة المجتمع الذي ينتمي إليه، وعليه فإن دور أستاذ الجامعة والجامعة عموما لا يقل عن دور أي فاعل آخر في هذا المجال، بل هو مكمل لأدوار بقية الفاعلين في تنمية الوعي السياسي والحس الوطني لدى شباب الجامعة خصوصا وأن الطلبة بعد تخرجهم من الجامعة سيندمجون بشكل أكبر في العملية السياسية[16].

المحور الثالث: العلاقة بين التربية السياسية السليمة وروح المواطنة وأثرها في البناء الديمقراطي

أولا- مضمون العلاقة بين التربية السياسية والمواطنة:

التربية السياسية تركز على الجانب السياسي في تربية المواطن، فالاهتمام بالتربية السياسية يدعم تنشئة الأفراد على أهمية المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والممارسة السليمة لها وكذلك الأعمال المجتمعية التي نراها بشكل كبير في الأعمال

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

التطوعية التي تخدم الوطن وما يرتبه من بناء ديمقراطي للمجتمع، وعليه للتربية السياسية السليمة دور ريادي في تعزيز روح المواطنة فالعلاقة بينهما اتصالية تكاملية لا انفصالية.

ثانيا- مستويات المواطنة والشعور بها:

حدد الباحث "رضوان أبو الفتوح "مستويات المواطنة من خلال النقاط التالية:

1- الرابطة السيكولوجية: الرابطة السيكولوجية بين الفرد وبقية أفراد الجماعة من خلال شعوره بالأمور المشتركة بينه وبينهم، كالدم والجوار والمواطن وطريقة الحياة بما فيها من عادات، تقاليد ونظم، قيم، عقائد وقوانين وغيرها .

2- الشعور بالاستمرارية: شعور الفرد باستمرارية هذه الجماعة، وكونه حلقة وصل بين جيل سابق نقل له معارفه وجيل قادم هو ملزم بنقل المعرفة السليمة له والمحافظة على موروثه[17].

3- الإدماج: اندماج الشعور بتوحد الإتجاهات بين المواطن وأفراد موطنه وحتى موطنه ذاته، فمصطلح المواطنة يستوعب العلاقة بين الوطن وأفراده وأنها تقوم على الكفاءة الإجتماعية والسياسية للفرد، كما تستلزم المواطنة الفاعلة توافر صفات أساسية في المواطن تجعل منه شخصية مؤثرة في الحياة العامة والتأثير في الحياة العامة والقدرة على المشاركة في التشريع واتخاذ القرارات.

هكذا يتبين مما سبق أن التربية السياسية تلعب دورا هاما في استقرار المجتمعات وأبنيتها المتعددة من خلال الثقافة السياسية التي تصنع المواطنة القوية الواعية[18].

ثالثا- مجالات المسؤولية الوطنية:

بالإعتماد على الدراسات التي وضعت معيار الدراسات التي حددت أنواع المسؤوليات الملقاة على عاتق الفرد في المجتمع والمسماة بمجالات المسؤولية الإجتماعية فيمكن تحديدمجالات المسؤولية الوطنية بمايلي:[19]

1- المسؤولية القانونية: تنطلق المسؤولية الوطنية من أساس متين هو المواطنة، والمواطنة مفهوم قانوني بالدرجة الأولى، كذلك فإن مفهوم المواطنة قد ارتبط عبر التاريخ بإقرار المساواة بين المواطنين على حد توصيف الباحثين فكل دولة لها قانون ودستور ينظم حقوق وواجبات المواطنين في تلك الدولة ويجعل الجميع على قدم المساواة

في الدولة.إذ تخضع جميع مؤسسات الدولة وهيئاتها وسلطاتها للقانون لضمان الأمن والسلام الإجتماعي من جميع جوانبه.

2- المسؤولية الإجتماعية: فالمسؤولية الوطنية تفرض المسؤولية الإجتماعية لأن إعداد المواطن يعني بناء الكائن الإجتماعي المزود بنسق من الأفكار والمشاعر والعادات التي لا تعبر عن ذاته الفردية فحسب، وإنما عن الجماعة أوالجماعات المختلفة التي ينتمي إليها، ليشعر بالمواطنة الصحيحة، وتتضمن المسؤولية الإجتماعية المشاركة في الحياة الإجتماعية للمجتمع الذي يوجد فيه الفرد بكافة جوانبها، والتعاون والتكافل مع الأفراد الآخرين في المجتمع، والمشاركة في الأعمال التطوعية لخدمة المجتمع والوطن وتطويرهما وتقديم مصلحة الوطن على المصلحة الفردية للأفراد، وتعني مراعاة حقوق الآخرين والمحافظة عليها وعدم الإضرار بها.

3- المسؤولية الأخلاقية: لابد أن تركز المواطنة على المفاهيم الأخلاقية التي تعبر عن نظام الإنضباط الذي يعد مقبولاً في المجتمع ومراعاة مكارم الأخلاق مع الناس وأقلها طلاقة الوجه والكلمة الطيبة، والتحلي بالخصال الحميدة كالتسامح والوفاء والصدق والأمانة والتزامها سلوكيات في التعامل مع الآخرين من أبناء الوطن، والآخرين من الثقافات والحضارات والبلدان الأخرى.

4- المسؤولية السياسية: تعبر المواطنة في أحدجوانبها عن الحقوق والواجبات السياسية بصور ة تجعل علاقة الدولة مع المواطن علاقة مسؤولية وطنية تشاركية بينهما من أجل الصالح العام أي الانتقال من علاقة الخضوع للدولة إلى التوجه للمشاركة في مؤسساتها، ومن جانب آخر فإن المواطنة بوصفها عملية تنظّم العلاقة بين الأفراد (المواطنين) والدولة، بما تتضمن من مشاركة واعية في مختلف أوجه الحياة السياسية يدا بيد مع الدولة، لذلك فإن المسؤولية الوطنية تفرض بالضرورة المشاركة في الحياة السياسية بجميع مجالاتها، والتوجه إلى صناديق الإقتراع والمشاركة في الإنتخابات العامة في البلاد وعلى جميع المستويات، والتعبير عن الآراء والأفكارالسياسية بطرق سلمية تحت سقف الوطن من خلال المنظمات والأحزاب السياسية الوطنية التي ينتمي إليها االمواطن، على أن يكون سلام الوطن وأمنه الغاية العليا لأي عمل سياسي يقوم به الحزب أو المنظمة.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

5- المسؤولية الثقافية: تعبر الثقافة عن أنماط والأفكار والقيم والإعتقادات التي تميز وطن أو مجتمع بعينه عن المجتمعات الأخرى وتكسبه هويته الثقافية. ولايحقّ لأي دولة في العالم ان تنتهك هذه القوانين أو تجرد الشعوب من هوياتها، وعلى كل شعب أن يحمي هويته الوطنية بإرادته، وبالتالي فالمسؤولية الثقافية تفرض على المواطنين الإلمام بالثقافة التي تميز وطن معين عن الأوطان الأخرى والعمل على فهمها وإداركها وتمثليها تمثّيلا كاملا والمحافظة عليها وتطويرها مع المحافظة على أساسياتها وجذورها.

6- المسؤولية الإقتصادية: الإقتصاد هو عصب الحياة في الوطن، ويمثل جانبا هاما من جوانب الحياة الاجتماعية، وفي ظل ما تعيشه الدول من أزمة مالية واقتصادية فقدأصبحت المسؤولية الإقتصادية من المسؤوليات الجسيمة الّتي تلقى على عاتق المواطن والدولة في آن واحد حتى نحافظ على استقرارنا الإقتصادي النسبي. فإن المسؤولية الوطنية تفرض على المواطنين العمل على تطوير الإقتصاد الوطني والمساهمة في كل ما من شانه دعم الإقتصاد الوطني، من خلال المشاركة في العمل ضمنا لدولة وفي المجال الذي تؤهله إمكاناته وقدراته الفكرية والجسدية للقيام به.

7- المسؤولية العلمية: تشيد الساحة العالمية تغييرات وتطورات علمية سريعة بمعدل يومي، نتيجة الدراسات والأبحاث الّتي يقوم بها العلماء والباحثون والمهتمون على امتداد العالم. ولكي يصبح الفرد أكثر فاعلية في وطنه الذي يعيش فيه ولكي يواكب هذا الوطن آخر التطورات والمستجدات العالمية يجب على المواطنين العمل على اكتساب العلوم والمعارف في مختلف مجالات الحياة، والإلمام بتلك المستجدات التي تشيدها الساحة العالمية والسعي لإقامة البحوث العلمية داخل الوطن وتشجيع القائمين على مراكز الدراسات والتطويرفي مختلف مجالات الحياة، وبالمقابل فإن على الدولة توفير التعليم لجميع المواطنين، ودعم البحث العلمي وتشجيع القائمين عليه وتوفير المكافآت والحوافز لهم، لأنه أداة التطور والتقدم وفتح آفاق جديدة لخدمة أغراض التنمية، وأيضا يجب على الدولة أن تشجّع المواهب والقدرات المتميزة والطاقات الخلاقة للمواطنين لا سيما الشباب.

8- المسؤولية البيئية: تعرف البيئة بأنها الوسط الفيزيائي والكيمائي والبيولوجي الذي يحيط بالكائنات الحية.

وتواجه البيئة في وقتنا الحالي العديد من المشكلات والتحديات، هذا يفرض على المواطن المسؤول العمل على حماية البيئة وصيانتها والإستغلال الراشد لمواردها وتبني لذلك سلوكا، أيضا الحفاظ عليها من التصحر والتلوث والمشاركة في أعمال النظافة والتشجير، لأن ذلك سوف ينعكس على أبناء الوطن والصحة العامة.

المحور الرابع: أثر التربية السياسية الجامعية السليمة في بناء الديمقراطية وتعميق التماسك والوحدة الوطنية

تعد التربية السياسية السليمة-والتي تلعب الجامعة دورا كبيرا في إيصالها للطالب وزرعها في مخرجاتها -ركيزة للإستقرار السياسي في المجتمع وتؤسس له القاعدة الأساسية في البناء الديمقراطي. والتوافق في الثقافة السياسية بين الجماهير ونخص بالذكر المخرجات الجامعية والنخب السياسية مما يساهم في الإستقرار السياسي في المجتمع وتقريب وجهات النظر بين مخرجات الجامعة وصناع القرار، [20] ؛الحقيقة أنه لا يمكن أن تقوم الديمقراطية دون مبدأ المواطنة ليتمكن جميع الأفراد دون تمييز من حقهم في اختيار حكامهم والمشاركة في الحياة السياسية ويرى المفكر "ألن تورين" أن عدم المساواة بين المواطنين يؤدي إلى عدم اهتمام الأفراد بالمصالح العامة وابتعادهم عنها، فالديمقراطية الحقيقية تتطلب المساواة بين جميع الأفراد، إذن فالديمقراطية هي دولة المواطنة حيث الكل متساوون أمام القانون أي أن المواطنة هي إحدى المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، فالديمقراطية لا تكون حقيقية من دون مبدأ المواطنة[21].

أولا- الآثار السلبية للتربية السياسية الجامعية الضعيفة:

إن التربية السياسية التي تقدمها الجامعة قادرة على خلق النسق السياسي الديمقراطي الذي يساعد على تنمية المجتمع في كافة مجالاته، وفي حال غيابها أو تضارب الوسائل والبرامج المتبعة ستأثر سلبا عملية تنمية روح المواطنة لدى أفراد المجتمع، ويحدد الباحثون أربع عوائق رئيسية يمكن أن تعيق عملية تعميق التماسك والوحدة الوطنية والناجمة عن ضعف التربية السياسية: [22]

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- مشكلة تطوير نوعية البيئة التي يعيش فيها الإنسان الناجمة عن التربية السياسية.
- مشكلة تنمية المؤسسات البنيوية في المجتمع الناجمة عن التربية السياسية.
- مشكلة مواجهة معضلة التخلف الحضاري الناجمة عن التربية السياسية.
- تفاقم المشكلات الإجتماعية الناجمة عن التربية السياسية .

ثانيا- عناصر التربية السياسية الجامعية السليمة:

يجب تكييف المنظومة الجامعية لتقدم المعرفة السياسية والتربية السياسية السليمة لمخرجاتها، كونها معنية مباشرة بتقديم التربية السياسية السليمة وفقا لمجموعة من العناصر واجبة التوفر، والتي نلخص أهمها في النقاط التالية:[23]

- الحرية بدل من السلطوية،
- المعرفة بدلا من الإمتلاك المادي،
- العمل عوضا عن المحسوبية المتأتية من المال والسلطة،
- العمل الجماعي عوضا من الإنفرادية،
- الحرية دون تقييد على أساس الجنس،
- المؤسساتية بديلا للفردية،
-الإبداع عوضا من الإتباع،
-التعاقد الإجتماعي بدلا من الولاءات الضيقة،
- الكفاءة بديلا للمحسوبية .

للخروج من أزمة التنمية وقصور التربية السياسية التي تشهدها مجتمعاتنا يتوقف ذلك على عديد العناصر ومن أهمها كفاءة عملية، إصلاح المنظومة الجامعية وحل الأزمات الكبرى الثلاث وهي: أزمة الهوية، التعايش، القيم، أزمة الشرعية وبناء المؤسسات، دولة القانون، أزمة التنمية والتحديث.

خاتمة:

تأسيسا على ما سبق يمكن القول بأنّ التربية السياسية والمواطنة متغيران متصلان وللجامعة دور رئيسي في تعزيزهما، لأنهما يمثلان الواقع الحقيقي الذي يستدعي ترابط التربية السياسية السليمة وروح المواطنة والتي تنتقل للمجتمع عبر قنوات عديدة، والجامعة المنفتحة على المحيط الخارجي هي من أهم هذه القنوات التي تساهم في

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

إرساء التربية السياسية السليمة والتي تعتبر أحد أهم أساليب ترسيخ قيم الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق الإنسان والمجتمع ودولة المؤسسات، وعليه ينبغي الإهتمام بالتربية السياسية في الوسط الجامعي والإعتماد عليها لترقية وتعزيز المواطنة في ظل التناقضات التي تعيشها المجتمعات في إطار التحول الديمقراطي، والأكيد أن تحقيق الأسس والقيم التي تفرضها المواطنة وترجمتها إلى واقع يكون من خلال وجود دولة حديثة يرتبط بها المواطن بروابط الإنتماء - والهوية الوطنية - ويقوم بها نظام قانوني يكفل سيادة القانون، ومنظومة الحقوق والحريات الأساسية، بما فيها الحقوق الإقتصادية والإجتماعية، التي يتمتع بها كل المواطنين على قدم المساواة، وفي إطار من المسؤولية وقبول الآخر والتعايش في إطار الوحدة الوطنية الشاملة .

الهوامش والمراجع:

(1)- قاسم حجاج: التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة- بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الإنفراج، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2، نوفمبر 2003، ص 88.

(2)- سليمان سعدون نجم: التربية السياسية عند الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وتطبيقاتها التربوية، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، المجلد 2، العدد 221، 2017، ص 211.

(3)- أماني جرار: التربية السياسية: السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، داروائل للنشر، عمان، 2008، ص27.

(4)- محمد عطية خليل أبو فودة: دور التربية السياسية في تدعيم ثقافة المقاومة لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، تخصص أصول التربية، جامعة قناة السويس، 2012، ص-ص.46-47.

(5)- أسامة عبد علي خلف: «مفهوم المواطنة: دراسة نظرية تأصيلية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 25، 2014، العدد 2، ص 445 .

(6)- بان غانم أحمد الصائغ: التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد 13، 2009، ص318.

(7)- مهدية صالح حسن: الديمقراطية وإعادة بناء المواطنة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد53، 2017، ص 56.

(8)- ياسين محمد حمد العيثاوي: المواطنة في ظل العولمة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد 35-36، 2014، ص ص 246-247.

(9)- جاسم الصغير: "مرتكزات البناء الديمقراطي لتعزيز البناء الدستوري". راجع الرابط
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=65169&r=0

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

(10)- هشام فوزي، دابس العيادي وآخرون: إدارة التعليم الجامعي، الورق للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص26.

(11)- رافع إبراهيم حقي: واقع التعليم الجامعي في البلدان العربية والطموح إلى الجودة، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الأول حول: الجودة والتميز في الجامعات العربية، جامعة الشارقة، الإمار ات 23- 26 أبريل 2006، ص378.

(12)- على بوكميش: رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة، مجلة الجامعة وقضايا المجتمع، جامعة أدرار، العدد 07، 2004، ص149.

(13)- سالم المعوش: دور الجامعة في إحداث التحول الإقتصادي والتنمية، بحث قدم إلى الملتقى الدولي السابع: "الجامعة وقضايا المجتمع"، جامعة أدرار- الجزائر، 2004.

(14)- رافع إبراهيم حقي، مرجع سابق، ص380.

(15)- زكرياء عبد أحمد: دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العدد 9، ديسمبر 2015، ص264.

(16)- زكرياء عبد أحمد، نفس المرجع السابق، ص264.

(17)- كريم بلقاسمي: التنشئة السياسية والمواطنة، مجلة الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، المجلد 15، العدد 25، 2014، ص 291.

(18)- كريم بلقاسمي، نفس المرجع السابق، ص291.

(19)- لميس نديم عبد الرزاق: دور الجامعةفي تنمية العلاقات الإجتماعية والمسؤولية الوطنية. "دراسة ميدانية في جامعتي دمشق وتشرين". رسالة مقدّمة لنيل درجة الماجستير في أصول التربية، جامعة دمشق، 2013، ص-ص 63- 66.

(20)- ناجي الغزي: " دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية " راجع الرابط:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=171046
تم تصفح الموقع يوم: 2020/01/18. على الساعة: 41: 22.

(21)- مهدية صالح حسن، مرجع سابق، ص 56 .

(22)- مولود زايد الطبيب: التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن، 2001، ص ص 122-123 .

(23)- قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 88.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X